من إتيقا الاختلاف اتجاه الأقليات إلى لزوم الاعتراف

From difference éthic for minorities to the necessity of recognition

رماس عونية[1]

تاريخ الاستلام: 2021/02/28 تاريخ القبول: 2021/08/17 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تميزت الفلسفة المعاصرة بمفاهيم متجددة من حيث مضمونها كتجديد للخطاب الفلسفي تجاوزا للتصورات التقليدية، وإعادة بعثه لكن بإحداث تغيرات في العلاقات الإنسانية، والعمل على تحقيق شروط التواصل والحوار والابتعاد عن أسس الهيمنة، الإنسان كائن إتيقي كرمز من رموز المعاصرة وكعودة لسؤال الأخلاق بحلّته الجديدة من خلال إتيقات مثل التواصل، التشارك، الالتزام، الاختلاف، المسؤولية، الاعتراف والتي سوف نأخذ بعضا منها بما يتناسب مع طبيعة الموضوع الخاص بكيفية التعامل مع الأقليات الذي أصبح حط اهتمام المفكرين والباحثين في مجالات السياسية والسوسيولوجيا، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أعلن عن مبادئ أقل ما نقول عنها أنها فلسفية، تنادي بالحق في الحياة والحرية والكرامة والمساواة ولا تتحقق هذه المبادئ القيمية إلا بأسس إتيقية من مثيل الالتزام والمسؤولية اتجاه هؤلاء. الاختلاف طبيعي في البشر وهو لا يعني التباعد والتباغض والتعصب، بل التواصل والتحاور بين الأطراف وتقبل آراء الآخر المخالف والتعامل بحرية وبمستوى راق حتى يتم تفادي التهميش وإقصاء الأخر.

كلمات مفتاحية: الفلسفة المعاصرة- الحق- الإتيقا- الأقليات- الاختلاف- الاعتراف.

Abstract:

Contemporary philosophy came with renewed concepts in terms of its content as a renewal of the philosophical discourse beyond traditional perceptions, and its revival but by bringing about changes in human relations, and working to achieve the conditions of communication and dialogue and moving away from the foundations of hegemony. Such as communication and sharing, commitment, difference, responsibility and recognition, some of which we will take in proportion to the nature of the issue of how to deal with minorities, which has become the focus of the attention of thinkers and researchers in the fields of politics and sociology the Universal Declaration of Human Rights proclaimed the principles of the least that we can say about them as philosophical, calling for the right to life, freedom, dignity and equality. These values are not achieved except on etiquette foundations, similar to commitment and responsibility towards

[1] متحصلة علي دكتوراه في الفلسفة من جامعة مولاي الطاهر سعيدة، البريد الالكتروني [prophil71@yahoo.fr].

them. Difference is natural in human beings, and it does not mean alienation, hatred and intolerance, but rather communication and dialogue between the parties, accepting the opinions of the opposing other, and dealing freely and at a high level in order to avoid marginalization and exclusion of the other.

Keywords: Contemporary philosophy –Right- ethic - minorities - difference - recognition.

تمهيد:

تقوم الإتيقا اليوم كفكر أخلاقي جديد على مفاهيم كلاسيكية مثل مفهوم الحق لكن بإعطائه أبعادا جديدة ومضامين أخرى ترتبط بما يطرحه العلم والتكنولوجيا من معضلات، تحتم إعادة النظر والتفكير في طرح قواعد جديدة لتوجيه الممارسة في مختلف الميادين المرتبطة به، ومن خلال تجسيدها عمليا تتحول إلى سياسات تشريعية وقوانين تلتزم المجتمعات المعاصرة بتطبيقها.

جاءت الفلسفة المعاصرة بمفاهيم متجددة من حيث مضمونها كتجديد للخطاب الفلسفي تجاوزا للتصورات التقليدية، وإعادة بعثه لكن بإحداث تغيرات في العلاقات الإنسانية، والعمل على تحقيق شروط التواصل والحوار والابتعاد عن أسس الهيمنة، وكل هذا برؤية نقدية للعلم والسياسة والأخلاق والتقنية والتشيؤ، واعتبار الإنسان كائن إتيقي كرمز من رموز المعاصرة وكعودة لسؤال الأخلاق بحلّته الجديدة من خلال إتيقات مثل التواصل والتشارك الالتزام والاختلاف والمسؤولية والاعتراف والتي سوف نأخذ بعضا منها بما يتناسب مع طبيعة الموضوع الخاص بكيفية التعامل مع الأقليات.

1-إتيقا المسؤولية اتجاه الأقليات:

أصبح موضوع الأقليات الإثنية*محط اهتمام المفكرين والباحثين في مجالات السياسية والسوسيولوجيا، نظرا لدورها في الصراعات والاضطرابات التي شهدها العلم في القرن العشرين، بسبب عدم الاستقرار نتيجة الحروب والهجرة والتهجير والاحتلال والسيطرة على الثروات، وهذا ما جعل مصطلحات كثيرة قريبة منها.

الإثنية هي الكلمة المقابلة للأقلية، فالإثنية تمثل مجموعة الأقلية ضمن أي جماعة وطنية قائمة سواء كانت هذه الأقلية قائمة على معيار العرق آو الدين آو غيرهما، «الإثنية قد تكون جماعة الأغلبية أو

* - كلمة إثنية أو مصطلح الجماعة الإثنية مشتق في الأساس من أصل إغريقي Ethno، ومعنى شعبا أو قوما، وفي العصور الوسطى كان يطلق هذا اللفظ في اللغات الأوربية على من هم ليسوا مسيحيين أويهودا، وأصبح يستخدم في العصور الحديثة في الإثنوغرافيا بتعبير الإثنوس ليشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة، بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية والجسمانية، ولكنها تعيش في نفس المجتمع والدولة مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى هذه السمات. نقلا عن: سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 21.

جماعة الأقلية ضمن إطار الجماعة الوطنية، أي بمعنى تمايز الجماعات التي تتكون منها الجماعة الوطنية آو الدولة بعضها عن البعض الآخر بغض النظر عن كونها تمثل الأقلية آو الأغلبية العددية في الدولة»1.

«الإثنية جماعة فرعية أي بمعنى أقلية، وهي جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر، ولهذا يختلف أعضاءها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في المجتمع بالإضافة لامتلاكهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة»2.

«الأقلية الاثنية هي مجموعة أفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة متجذرة في الوجدان التاريخي ولهم أصل عرقي واحد ويتمتعون بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين واللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن».3 الجماعة الاثنية تتميز عن الجماعات الأخرى في العادات والتقاليد والثقافة ونمط الحياة واللغة والدين، يحس أفرادها بالانتماء المشترك،«الجماعة الاثنية هي تجمعات إيكولوجية يتشارك أعضاءها في هوية متميزة وجماعية تقوم على سمات ثقافية ونمط حياة خاص بهم يميزه عن الآخرين الذين يتفاعلون معهم».4

تعتبر مشكلة الأقليات ظاهرة كونية عرفتها المجتمعات منذ القدم، لكن قد زادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية لما طرحته في هذه الفترة من نزاعات وصراعات في الدول، فاهتم بها المفكرين والفلاسفة من مختلف التخصصات، وتطورت هذه الدراسات خاصة بعد انتشار الديمقراطية التي أدّت إلى المطالبة بوجودها المستقبلي دينيا أو عرقيا أو ثقافيا أو لغويا حسب نوع الأقليات، ولا زالت تعاني الأقليات من مشاكل في ظل الأنظمة السياسية والاجتماعية الموجودة، حيث لا تشملهم نفس القوانين العامة ولا سيما في طغيان الجانب السياسي على الجانب الاجتماعي الذي يؤدي إلى تدمير أشكال التنظيم واللاستقرار والنزاع والصراع بسبب الاضطهاد والتهميش الذي تعاني منه.

---

[1]- عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، (د ت)، ص 97.

[2]- محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،(د ط)، 1979، ص 163.

[3]- Françoise Fonval, Problèmes des minorités ethniques et culturelles en vue de l'élaboration d'indicateurs sociaux, Unesco, 55- 82, conférence 815, p 5.

[4]- تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ترجمة: مجدي عبد الحكيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1995، ص 17.

مسألة الأقليات طرحت بقوة أكثر في ظل العولمة الرأسمالية والليبرالية والتي نادت من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى مبادئ أقل ما نقول عنها أنها فلسفية، تنادي بالحق في الحياة والحرية والكرامة والمساواة ولا تتحقق هذه المبادئ القيمية إلا بأسس إتيقية من مثيل الالتزام والمسؤولية اتجاه هؤلاء.

يعتبر الفيلسوف الألماني المعاصر هانس يوناس **Hans Jonas** (1903 - 1993) من أهم فلاسفة الإتيقا المعاصرين، اشتهر بكتابه "مبدأ المسؤولية: نحو إتيقا للحضارة التكنولوجية" الذي أصدره سنة 1979، وكذلك بعمل آخر هو "نحو إتيقا للمستقبل" حيث اقترح إتيقا للمسؤولية اتجاه الأجيال القادمة؛ حيث اعطى للمسؤولية ابعادا جديدة يتناسب مع التطورات والاختلافات البيولوجية والايكولوجية التي اصبحت تهدد الإنسان وتشكل خطرا على مستقبله بسبب التطورات التكنولوجية في جميع المجالات، لذلك وجب الاهتمام بأخلاق المسؤولية اتجاه انفسنا واتجاه الآخر.

المسؤولية كانت حاضرة دائما في جميع الأفعال وكشعور ووعي إنساني لكن مجال الإتيقا اليوم يجعلها محور العلاقات الاجتماعية، من خلال مساهمتها في الحد من الانتهاك والهيمنة، وقد قدّم ليفيناس أيضا نموذجا للفلسفة المعاصرة لعلاقة الأنا بالآخر برفضه التمركز على الذات، وكانت فلسفته قائمة على الصداقة والمحبة والاحترام والمسؤولية والعطاء الإنساني من خلال الاعتراف بالغير والآخر، وتعتبر كلها جزء ممّا ورد في الإعلان، ويعتبر "مبدأ المسؤولية" من أهم الأعمال المعاصرة التي تنتقد الحداثة والتقدم.

من الأهداف الأساسية لحقوق الإنسان هو عيش الحياة في أمن وكرامة، فهي ليست مجرّد قواعد ومبادئ، بل هي مواقف وسلوك يجب تطبيقها والدفاع عنها والعمل بها في الحياة اليومية، إذا لم تنتقل إلى مجال الممارسة الفعلية فلا يبقى لها أية قيمة، ونقص احترام حقوق الإنسان أدّى إلى إيجاد حالة من التوتر في العلاقات الكائنة بين المجموعات الأقلية والأكثرية، مما أدى إلى تفاقم المشاكل والأزمات والاضطراب وعدم الاستقرار.

«شهدت المرحلة الجديدة من تطور العلاقات الدولية ازديادا في حدة الصراعات العرقية الدينية وما رافقها من تدخلات خارجية مرتكزة على مبررات إنسانية، (حقوق الإنسان، الديمقراطية، حق تقرير المصير) »1. نتساءل عن نوع هذه المبررات والآليات ومدى فعاليتها نظرا للأوضاع التي يعيشها العالم، سواء

[1]- لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، ط1، 2010، ص 47.

كانت الحماية عالمية تمثلها هيئة الأمم المتحدة التي تسعى لاحترام حقوق الإنسان أو إقليمية تمثلها مختلف المنظمات والهيئات والجمعيات التي تنشط في هذا المجال.

حقوق الإنسان هي التزام يجب التقيد به عكس ما نراه اليوم من انتهاك وتهميش، تعاني منه خاصة الأقليات المتواجدة في دول العالم الثالث والدول العربية بالأخص حيث تظهر الصراعات بسبب عوامل سياسية وحب الهيمنة، وفي هذا السياق وجه الفيلسوف كارل أوتو آبل***Karl-Otto Apel*** انتقادات للفكر الفلسفي السياسي الغربي ويتهمه بتبرير مصالح الدول الغربية على حساب دول العالم الثالث في قوله: «أعتقد أن الفلسفة العالمية الأوروبية، خاصة في مجال الأخلاق والحقوق، تكشف باستمرار عن غائيتها الاقتصادية والسياسية كتعبير إيديولوجي لسيطرة المركزية الأوروبية»1.

حقوق الإنسان عالمية الطابع لأنها تشمل جميع الأفراد دون تفرقة لكنها لا تتوافق وتتعارض مع الخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب والتي تتمثل في الغزو الأوروبي والحروب التي كانت مدمرة والاستغلال الاقتصادي للدول الضعيفة، فيضيف آبل شارحا: «أود أن أقدم حجة يبدو لي أنها تؤكد الارتباط بين التقاليد الفكرية لأوروبا وادعاءها العالمية، وهي دليل تاريخي يثبت أنه منذ بداية غزو العالم من طرف أوروبا، فإن الانتقادات المتكررة لم تتوقف عن إدانة الأحداث التراجيدية لهذه الإمبريالية، مثل إبادة الهنود أو الاتجار بالسود، الذي شرَّعَهُ الفكر العالمي للفلسفة الأوروبية وهو ما أدانته الثيولوجيا والفلسفة الأمريكية اللاتينية التي تدعو إلى التحرر»2.

تبدو هنا مساهمة الفيلسوف آبل التي تتميز بالانتقاد الشديد للسياسات الأوروبية اتجاه العالم التي يبدو فيها التقليل من شأن إنسانية البعض واضحة، وهذا ما ورد في مشروعه من أجل تطوير مفهوم جديد هو" إتيقا المسؤولية" التي تعتبر التزام إتيقي يفرض على الأفراد أفعال وسلوكات معينة تفتح باب الحوار والنقاش بين الأطراف في مجموعة كونية.

---

* - كارل اوتو آبل: **Apel Karl Otto** فيلسوف ألماني 1922، جدّد الفلسفة الكانطية المتعالية من خلال ربطها بلغة الاتصالات الحديثة، كان قريبا في تفكيره من يورغن هابرماس ومتميزا عنه في آن واحد.

1- Apel Karl-Otto, L'impératif moral, le courrier de l'UNESCO, numéro double, juillet-aout 1992, p, 13.

2 - Ibid, p.14

لكن هناك تناقض شديد بين ما هو مدون في كتب السياسيين والفلاسفة عن مبادئ الديمقراطية وما تسعى إليه من محافظة على حقوق الإنسان واحترام كل أفراد المجتمع ومن بينهم الأقليات واستعمالها العنف والتمييز والقمع لهاته الفئة من المجتمع.

«وهنا يصبح من الصعب أن نتصور فلسفة تدعي العالمية في المجال الأخلاقي والحقوقي تستطيع الحصول على إجماع من طرف كل سكان الأرض وتكون منطلقا لبناء تقاليد جديدة للفكر الأوروبي، وهنا يبدو تأكيد ادعاء العالمية من طرف أوروبا ولو بصورة مؤقتة مجرد أمنية فكرية»1.

إن مشكلة المسؤولية تطرح مفارقة وهذا ما وضّحه آبل في قوله: « من جهة هناك ضرورة إلى إتيقا للمسؤولية والتضامن مع قوة إجبار بينذاتية تنخرط فيها الإنسانية جمعاء لتحمل النتائج التي تترتب على الأفعال والصراعات الإنسانية، ومن جهة أخرى فإن التأسيس العقلاني لإتيقا بينذاتية للصلاحية لا يبدوا أبدا على أنه أمر سهل اليوم، لأن الفكر العلمي الحديث ضبط مفهوم التأسيس العقلاني والبينذاتي ضمن شروط دقيقة، أصبح معها تطبيق إتيقا عقلية للحد من الصراعات يبدو مستحيلا»2.

«إذا كان زمن النظم الكبرى قد انغلق فان الفلاسفة لم يتخلوا بالقدر نفسه عن التفكير، ذلك أنّ موضوعات ما بعد الحداثة وأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان والديمقراطية والسعادة والبحث عن المعنى وتطور العلم المعاصر ما زالت توفر مجالات للتأمل لفكر في أوج التجدد»3.

فقد البشر إنسانيتهم وأصبحت تسيطر عليهم المصالح الشخصية التي يصلون إليها بمختلف طرق القوة والتخويف والسيطرة وهذا ما أدّى إلى شرعنة العنف وتبريره أحيانا، لكن تبقى القيم الأخلاقية التي نادت بها الديانات والحضارات هي التي تسيطر على كل فكر وعلى كل التوجهات وهذا ما أشارت إليه جاكلين روز**Jacqueline Rose** *:« إذ أنه إذا سادت المحبة بين البشر، وساد التآخي وانعدم التعصب

---

[1]- Apel Karl-Otto, L'impératif moral, op.cit, p, 15.

[2]-Apel Karl-Otto, Discussion et Responsabilité 1: l'éthique après Kant, traduite de l'allemand, par Christian Bouchindhomme et Marianne Charriiére et Rainer Rochlitz, Éditions du Cerf, Paris, 1996, p, 134.

[3]- جان فرانسوا دورتي، فلسفات عصرنا تياراتها- مذاهبها، أعلامها، وقضاياها-. المرجع السابق، ص 126.

*- جاكلين روزJacqueline Rose: أكاديمية بريطانية وأستاذة في جامعة لندن، شقيقتها الكبرى هي جيليان روز، ولدت سنة 1949 لعائلة يهودية غير ملتزمة، اشتهرت بأعمالها التي تدور حول العلاقة بين التحليل النفسي، الأنثوية والأدب، تحصلت على الماجستير من السوربون والدكتوراة من جامعة لندن كما اشتهرت بروايتها ألبرتين، التي نشرت سنة 2001، المطاردة سنة 1991، هي من الكانطيين الجدد، اشتهرت بتأسيسها لفلسفة أخلاق جديدة قائمة على المسؤولية وتأثرت في فلسفتها بكانط وسبينوزا وليفيناس، وهذا ما يظهر في كتابها، الفكر الأخلاقي المعاصر، من مؤلفاتها أيضا: حالات الفانتازيا، مغامرة الفكر الاروبي، لماذا الحرب، مسألة صهيون، المقاومة الأخيرة، وغيرها. نقلا عن الصفحة الرئيسية ويكيبيديا:. http //ar.m.wikipedia.org//wiki

والتمييز العنصري ، وتم إقرار الحقوق يتولد الاحترام بين البشر مهما اختلفت ألوانهم وأجناسهم وطبقاتهم الاجتماعية، حيث يسود التعاون بين الأفراد ولا يضر أحدهم الآخر، ويكون تعاملهم بمقتضى قيم الإنسانية السامية من أجل بلوغ السعادة التي هي الغاية القصوى للإنسان»[1].

الحداثة تسببت في حدوث أزمات متعددة أثّرت بشكل سلبي على الإنسان وفلسفة ما بعد الحداثة هي مراجعة وإعادة نظر في مشروع الحداثة من خلال التفكير في حلول تحتاج إلى تطبيقها والعمل بها، «إن مشروع الحداثة الذي تشكل في القرن الثامن عشر من طرف فلاسفة الأنوار تحدد بفضل الجهد لتطوير علم موضوعي وعلى قيم أخلاقية لحقوق شاملة وعلى الاستقلالية، حيث يكون لكل واحد وظيفته... حيث أراد فلاسفة الأنوار من وراء هذا المشروع العمل على تنظيم أكثر عقلانية للحياة الاجتماعية اليومية»[2].

إتيقا المسؤولية لها أيضا بعدا سياسيا من خلال التفكير في الآخر بوصفه مواطنا، والمسؤولية السياسية هي التي تحقق العدالة والكرامة والتفكير في الواقع من خلال الربط بين الفكر والحياة الاجتماعية والتفتح على التغيرات والتطورات الحاصلة في المجتمع على جميع المستويات، وخاصة بعد ما عانته البشرية من حروب وتهميش للآخر، «تعطي إتيقا إيمانويل الأولوية المطلقة للآخر وذلك لتتدارك كل ضروب التعسّف والنفي والإقصاء والاضطهاد والهيمنة التي كان الغير ضحيتها في معظم العلاقات بين البشر، هذه الأولوية تجعل من المسؤولية اتجاه الآخر مسؤولية مطلقة تتحملها الذات وتنوء بعبئها لتخفف من ألم الغريب والمريض واليتيم والأرملة، تفترض الغيرية المطلقة وجود الآخر بوصفه كائنا» [3].

2-إتيقا الاختلاف :

الاختلاف طبيعي في البشر وهو لا يعني التباعد والتباغض والتعصب، بل التواصل والتحاور بين الأطراف وتقبل آراء الآخر المخالف والتعامل بحرية وبمستوى راق حتى يتم تفادي تهميش وإقصاء رأي وفكر الأضعف، وانعدام ثقافة الحوار تنتج عنها إشكاليات في التعايش والتواصل الاجتماعي، «ما إن يعيش اثنان أو أكثر حياة مشتركة حتى يكونا أو يكونوا مرغمين على الرضوخ لإقامة معايير لحياتهم

[1]- جاكلين روز، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة: عادل العوا، دار عويدات للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، ط 1، 2001، ص 57.

[2]-Habermas Jurgen, Le moderne et le postmodernne, in Lettre internationale, n:14, automne 1987, p, 42.

[3]- سامي غابري، إتيقا المسؤولية لدى إيمانويل ليفيناس، المرجع السابق، ص 147.

المشتركة والاعتراف بالقواعد الحقوقية التي تتضمنها هذه المعايير، اعترافهما بقيم الخير والشر التي تفترضها بوصفها أساسا»1.

ظهرت أهمية دراسة موضوع الأقليات أكثر في الوقت الحالي نظرا لانتشارها أكثر ورفض اندماجها أحيانا في نظام الأغلبية ومحاولة إثبات خصوصياتها ومميزاتها الثقافية واللغوية والدينية ليس على المستوى الداخلي فقط بل تتعداها إلى النطاق الخارجي في الدول الأخرى بحكم الارتباط الإثني.

الفيلسوف الفرنسي إيمانويل ليفيناس **Emmanuel Levinas** (1906-1995)، بنى فلسفة إتيقية مبنية على الحوار مع الآخر الذي يمثل الاختلاف والمغايرة ورأى أن المفاهيم الفلسفية يجب أن تكون قائمة على المماثلة والمشابهة، وبالتالي الاهتمام بحقوق الإنسان من خلال النزعة الإنسانية التي تجعل الإنسان في أولويات التفكير وهذا ما يؤدي إلى الحد من أنواع العنف بسبب نبذ الآخر المختلف وتهميشه.

الحق يتجاوز المستوى الحقوقي المقتصر على الجانب القانوني الوضعي النسبي المتغير، ليشمل الجانب الإنساني الكوني الذي تتفق عليه كل الدول لأنه شامل لكل القيم التي تضمن الاستقرار والسلام مسعى كل إنسان، تقول روز: «السعادة بناء علاقات صلة جوهرية مع العالم ومع الآخر ، وبقول وجيز إنها عاطفة شبه أنطولوجية، منح الذات لذات أين تغدو الذات مصالحة مع الكيان الآخر انطولوجيا».2

تدعو جاكلين روز إلى كونية أخلاقية ومواطنة عالمية قائمة على أسس الحرية والتآخي والمساواة والتعاون والاعتراف بالغير والسلام وخالية من كل أنواع الظلم والتعصب العرقي الذي يخلق كل أشكال الاضطرابات والكراهية والعداء بين البشر.

«ولئن كان السلام هو أول الخيرات المشتركة وأهمها، فما هو إن لم يكن الاتفاق على نظام معين من العلاقات الإنسانية، وهو يزداد مسالمة وإرضاء كلما استجاب هذا النظام لنظرية، نظرية تتصف بأنها مفهومة على نحو أعظم ومعترف بقيمتها اعترافا كليا»3.

المواطنين بوصفهم شركاء قانونيين واجتماعيين، يخضعون لقوانين وضعية إذا أرادوا تسيير حياتهم المشتركة، ولا يتم هذا إلا باعترافهم وإيمانهم بحقوق بعضهم البعض، «إنّ الاعتراف بتبادل

---

[1]- ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، ترجمة: عادل العوا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1992، ص 82.

[2]- جاكلين روز، الفكر الأخلاقي المعاصر، المرجع السابق، ص 57.

[3]- ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، المرجع السابق، ص 62.

الحقوق ممّا يرغم عليه الحق، يكفي لضمان الحياة الاجتماعية بالفعل، يكفي لوجود كل إنسان في جماعة سياسية، وهو يتصل بممارسة حرية تجري بحسب القانون»1.

إنّ التواصل والمناقشة يؤديان إلى فهم متطلبات الآخر وإلى سّن الحقوق التي تضفي الصورة القانونية لذلك الفهم والتواصل، وفق مبادئ الديمقراطية والتشارك للوصول إلى الكونية والحد من الخصوصية، «إنّ حقوق الإنسان المجردة والشاملة التي يحملها المراجعون الجدد تتخطى الإطارات الوطنية المحددة تاريخيا، وكذلك معايشتها لثقافة وطنية تشكل الإطار الحاضن لبنية تلك الحقوق، ناهيك عن طبيعة القوى الاجتماعية المطالبة بها ودرجة تطور النظام الاقتصادي القادر على تحقيقها»2.

أدنى حقوق الأقليات العامة مثلها مثل سائر البشر هي الحق في الحياة والتي نصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه»3، وهذا ما نصّ عليه أيضا العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقيات الدولية، والحق في حماية الحياة الخاصة والحق الملكية الخاصة أيضا فكلها حقوق لكافة البشر ومن ضمنهم الأقليات.

3-إتيقا الاعتراف بالآخر:

كثير من الفلسفات اهتمت بالآخر أو الغير باعتباره مركز للتفكير الإتيقي، والتي لا زالت بعض المناطق في العالم تترقب فرص لتطبيق وتجسيد وازدهار حقوق الإنسان والديمقراطية فيها، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتراف بالتعددية واحترام التنوع الثقافي وترتبط بمواجهة التحديات الجديدة التي تدور في فلك الأمن الاجتماعي والبيئي للمجتمع الإنساني وأصبح من أهم متطلباته التواصل : «من أهم المتطلبات الخاصة في هذا العالم الذي أصبح يتواصل بصفة شاملة وبوسائل لم يعرفها تاريخ الإنسان سابقا، والهدف منها تسوية المشاكل المتعلقة بالسعادة والمساواة وتطور الأفراد والجماعات من أجل تلاشي النزاعات والإيديولوجيات التي نعتقدها»4، حيث أصبح للمجتمع المعاصر فلسفة اجتماعية جديدة قائمة على التواصل والمناقشة والمسؤولية والاعتراف، كلها وسائل ضرورية من أجل التطلع إلى مجتمع أفضل.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 179.

[2]- لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص 26.

[3]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 3، انظر الملحق.

[4]- Monique Canto-Sperber, Dictionnaire d'éthique et de la philosophie morale, P.U.F, Paris, 1996, p, 275.

اهتم ليفيناس بالآخر ورأى أن العلاقة التي يجب أن تكون بين الأنا والغير علاقة مبنية على مجموعة من القيم كالاحترام والمحبة والتشارك والرعاية والصداقة واالتقدير، فيدخل هنا الشعور بالمسؤولية ووضع الآخر في مكانة تضاهي مكانة الأنا.

إن تهميش الأقليات سوف يكون عائقا لاندماجها اجتماعيا وثقافيا وسياسيا في المجتمع، وربما هذا يؤدي إلى الدفاع أكثر عن خصوصياتها وهويتها، « الثقافات المميزة تتكون عادة حول الخلافات في اللغة، والدين، والجنس، والهوية العرقية، والإقليم، وفي بعض الأحيان الاديولوجية، والأعضاء يشتركون في هوية عامة وروابط عاطفية، ويفرقون بشدّة بين " نحن" و"هم"»1.

إن عدد الكتب والمقالات التي تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع الحق كثيرة جدا، ورغم هذا ما زال الموضوع محل اهتمام المفكرين اليوم لعدة أسباب أكثرها سياسية، «تنطلق المراجعة التاريخية من الروح اللاإنسانية لليبرالية الجديدة المتشحة بالروح الانقلابية وحرق المراحل لتغيير العالم بعيدا عن تنوع تشكيلاته الاجتماعية ومستويات تطوره وتعدد ثقافته الأمر الذي يهدد العالم بحروب ونزاعات متواصلة تحمل التدمير والخراب للمجتمعات الإنسانية»2.

ما تتطلّع إليه الأقليات المنبوذة وتأمله هو منع كل المعاملات اللاإنسانية حتى تكون مطالبهم المساواة والعدل ورفع الظلم والهيمنة وأنواع العذاب الذي أصبح من العصور الغابرة، عصور الرّق والعبودية التي ولّت، لكن ما نراه من مشاهد الجرائم والمجازر تدعونا إلى التساؤل أي حق نتحدث عنه اليوم إذا كانت الحقوق الطبيعية منتهكة؟.

«عندما نتوصل إلى صنع نظرية عن واقع، فإنما نصل في الوقت ذاته إلى تقديم هذا الواقع بوصفه كلا خاضعا لقوانين، بوصفه نظاما من شأنه أن يكون مفهوما انطلاقا من مبادئه الأولى، بوصفه أخيرا مشهدا يمكن إدراك انسجامه انسجاما داخليا في مجال الواقع، وكذلك انسجامه بين الواقع الذي تم فهمه أخيرا وبين الفكر الذي يتأمله»3.

---

[1]- روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط 1، 2000، ص 137.

[2]- لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، المرجع السابق، ص 26.

[3]- ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، المرجع السابق، ص 14.

«إنّ الممارسة هي العمل الإنساني ذاته، العمل الذي يعرب به المرء عن حريته في وضع تاريخي معطى، فيصنع ذاته بذاته، إنها ممارسة الإنسان، ممارسة الحرية»1، إنّ ما تعاني منه مجتمعاتنا المعاصرة، أن ظلت نداءات حقوق الإنسان التي تنادي بها كل المنظمات والمؤسسات الزاعمة اطلاعها بحقوق الإنسان والمحافظة عليها، حبيسة الأدراج وكأنها حبر على ورق، بل «إنّ جل تلك القرارات التي تستغرق جهد ووقت الدول المشاركة في إخراجه يضيع هباء بفقدان القوة الملزمة لهذه القوانين»2.

إنّ المواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان تؤكد على الشرعية العالمية، إلاّ أنّ هذا لا يعني إلغاء الخلفيات الحضارية والثقافية التي تخص كل شعب، واحترام الخصوصية لكل ثقافة، لا يعني الالتفات إلى السلبيات، وإنما تطبيقها بما يضمن شعور المواطن بكرامته وبأحقيته عن التعبير عن رأيه، كما يشهد المسرح السياسي اليوم غياب التطبيق الفعلي لأحكام الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان.

«لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان إنسانية إلا إذا اتصفت بالكونية، أي إلا إذا كانت أداة الوحدة بين جميع الشعوب والثقافات، فيكون للجميع نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، انطلاقا من نفس المعيار الحداثي والتنويري لحقوق الإنسان، إن قوة فكرة حقوق الإنسان وجاذبيتها تعود إلى كونها تخاطب الإنسان بما هو إنسان»3.

واقع المجتمعات الآن يتميز بالتعدد العرقي والعقائدي، لكن توجد رابطة تجمع أفراده وتربطهم جميعا وتحتضنهم وتوفر لهم الحياة الكريمة هي رابطة المواطنة، وبهذه المواطنة تنتظم العلاقة بين الأفراد والجماعات بمكونات إنسانية متعددة ويجمعهم الوطن الواحد وتربطهم رابطة المساواة التامة في الحقوق والواجبات، واحترام حقوق الإنسان لا يكون إلا عن طريق احترام قيمة الإنسان في ذاته وهذا ما يتناسب مع الجانب الأخلاقي، وتحقيق المساواة وهذا ما يتناسب مع الجانب العقلي والمنطقي.

«إن إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية تتيح إيجاد مجتمع يحظى بالكرامة والتقدير والاحترام، فالتوعية بهذا الجانب يجعل هناك تأثير لقيم حقوق الإنسان في المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى المرجعيات الدينية والاجتماعية من خلال تأثيرها الفاعل في المجتمع»4. لأن

---

[1]- ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، المرجع السابق ، ص 17.

[2]- عثمان محمد غزال، آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2015، ص 10.

[3]- محمد المصباحي، الخلفية الفلسفية لحقوق الإنسان، ضمن: الفلسفة وحقوق الإنسان المرجع السابق، ص31

[4]- ياسين محمد حسين، حقوق الإنسان والديمقراطية، المرجع السابق، ص7.

الديمقراطية تعتبر الصيغة السياسية الأمثل لكل تعامل وتفاعل وتعايش سلمي بين أفراد المجتمع ولا سيّما تلك التي يتواجد فيها الأقليات والتعدد الإثني بهدف الحد على كل أنواع الاختلاف والأزمات.

يتعين على الدولة أن تقوم بوظيفة الدفاع عن الضعفاء بقوة القانون ضد الأقوياء، في كل مجال، كما تعمل على ضمان حريات الأفراد، «بالتالي يرفض كثير من المفكرين اليوم أن يسلك الناس كل واحد حسب أهوائه، وكأنه لا وجود للمجتمع ولا الآخرين، شريطة أن لا يتحول القانون إلى شرطي، أو ينشا نوع من الخطوط الفاصلة التي تعمل على التنافر بين أفراد المجتمع وبين السلطة»[1]. كل مجتمع فيه أقليات بحاجة إلى تحول ووعي عميق بالنتائج التي يخلقها التنافر والتهميش والصراعات الإثنية بسبب غياب العدل والحرية والأمن والاستقرار.

يجب تحديد آليات قادرة على استيعاب الأقليات داخل المجتمع من خلال تحديد معايير للتعامل معها وبشكل محدد، خاصة أن مواثيق الأخلاقيات مثل القوانين تخضع للمراجعة والتعديل والإثراء باستمرار، نتيجة التطورات وتشابك العلاقات بين البشر والمؤسسات وللتطور التكنولوجي.

لكل مجتمع خصائص ينفرد بها ويشترك مع مجتمعات أخرى بخصوصيات لا يمكن الاستغناء عنها وهي خصوصيات عالمية، مؤصلة في الإنسان تكون طبيعة أحيانا وموثقة تكون محسوسة بالعقل والفعل، وعلى مدى العصور تطورت وعرفت متغيرات كثيرة، تم تقنينها وإعطائها منحى داخلي وعالمي حتى أصبحت هذه الخصوصيات موحدة، يعاقب ويجرم كل من ينتهكها محليا أو عالميا وهي بكل بساطة حقوق خاصة.

«من هذه المفاهيم مفهوم الكرامة الإنسانية الذي كثيرا ما تتم الإحالة إليه في الفكر البيوإتيقي، ولا تنحصر دلالة هذا المفهوم عند كانط في الجانب الأخلاقي، بل يعتبره من الحقوق الطبيعية للإنسان خاصة وأنه يجد فيه الحد الفاصل بين الطبيعة الإنسانية وغيرها من الطبائع، ودون أن تشكل بذلك إحدى حقوقه الطبيعية، ويستحق بفضلها تقديرا واحتراما يجنبانه كل تشييء أو امتهان»[2].

كل فئات الأقليات مهما كان نوعها تحس بالاختلاف عن غيرها سواء كان هذا الاختلاف طبيعيا أو ثقافيا، لكن ما يزيد في كبر دائرة هذا الإحساس هو المعاملة السيئة والتمييز وهضم أدنى حقوقهم الإنسانية وكرامتهم.

---

[1]- البيو اتيقا والمهمة الفلسفية، المرجع السابق، ص180.

[2]- عمر بوفتاس، البيو إتيقا نحو فكر أخلاقي جديد، أوراق فلسفية: البيو اتيقا، العدد 36، 10/11/ 2013، ص234.

«حقوق الإنسان - استنادا للإعلان العالمي- حقوق عالمية مترابطة فيما بينها، وغير قابلة لتجزئة أو الانتقاص أو التقسيم، وسواء كانت حقوقا مدنية، سياسية أو اقتصادية واجتماعية، فإنها حقوق متساوية، ولا تقبل إعطاء أولوية أو أفضلية لإحداها على الأخرى، بل إنّها تترابط بعضها مع بعض، بما يجعل ثمة نوعا من التفاعل والتضامن بينها، باعتبار أن الكرامة الإنسانية هي المبدأ الناظم لكافة الحقوق، وحماية هذه الكرامة هو الهدف النهائي من إقرارها»1.

حركة حقوق الإنسان تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان اليوم لأنها تقع فيما وراء السياسة والأخلاق والدين أي هي إنسانية فقط وهذا ما يضفي عليها صفة الإتيقية فهي توجد خارج مجال إستراتيجية السلطة ، فثقافة حقوق الإنسان هي تعبير عن حقيقة الإنسان. «إعادة اكتشاف حكمة بلا حدود جغرافية أو حضارية، هي خط مميز لعصرنا بتخلصها من هاجس التقدم تكتشف الفلسفة نفسها معاصرة بأصولها، أي بصراعها مع سؤالها الأول: كيف ينبغي العيش؟»2.

يجب أن يكون الفضاء المشترك قائم على التعددية الثقافية، التي يتمتع كل أفرادها بالحرية وبحقوقهم كونهم جزء من كل، وحق الأقليات مهما كان نوعها في الاعتراف بهم وبالمساواة وبالاشتراك الكوني في الطبيعة الإنسانية، وتجنب كل أنواع التحقير والتهميش والنكران والإهانة والذل، بالرغم من أن الواقع البشري هو واقع انقسامات وتعدد وتنوع.

«حماية الأقليات إذن جاءت في نصوص واتفاقيات دولية وضعت لكل دولة جديدة على حدى تحمي الحق في الحياة، حرية التعبير وعدم التميز، فكانت السياسة المعتمدة في إطار نصوص السلام هي منح عصبة الأمم حق دائم لمراقبة مدى احترام حقوق الأقليات، إلا أنّ هذا النظام لم يصمد طويلا وانتهى بالفشل لأنّه لم يتضمن على أية صيغة دولية عالمية أو إقليمية، وإنما كان نظاما يمس فقط عدد محدد من الدول كما انه لم يضمن الحق في عدم التميز و حق المساواة بين الشعوب والأمم»3

---

[1]- بن علي محمد، سؤال الإنسان في الفكر العربي الإسلامي والليبرالي الغربي، دراسة فلسفية في المفهوم والحقوق، المرجع السابق، ص 28.

[2]- جان فرانسوا دورتي. فلسفات عصرنا تياراتها، مذاهبها، أعلامها، و قضاياها، تر: إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، ط 1، 2009، ص78.

[3]- بن نعمان فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، نوقشت بتاريخ، 2017/06/14، ص 210.

يجب أن يكون لوجود الأقليات مضمونا واقعيا يشعرون من خلاله بالكرامة، وأن يكون الاهتمام بهم من ضمن الأولويات مقارنة مع المسائل الأخرى التي تخص الإنسان وخاصة في مجال اللامساواة التي تعاني منها الأقليات بكل أنواعها، وهذا بوضع سياسات محددة الأهداف والعمل الإيجابي من أجل التصدي للتهميش وللإقصاء الذي تعيشه الأقليات.

«مسعى الاعتراف لا يمكن إلا أن يكون سياسيا "اعني تعبيرا" عن حق في فضاء مشترك متعدد...فإن الأمر يستدعي إذن النظر في وجه الارتباط بين الهوية والسياسة، من خلال افتراض تمفصلهما ضمن إتيقا خاصة بالاعتراف...والفلسفة الاجتماعية المعاصرة قام حوارها العميق في القرون الأخيرة على بيان حدود الوصل والفصل بين الهوية والسياسة»1.

جاء الإعلان العالمي لحماية حقوق الإنسان فالنصيب الأكبر منها يكون للمنتهكة، ومنها الأقليات بكل أنواعها والتي لا يمكن إحصاءها لانتشارها في كل بقعة من بقاع الأرض وفي كل دولة، وتنوعها أيضا وهذا يثير إشكاليات كثيرة تتمثل في كيفية التعامل معها لأنّ لكل منها خصوصيتها بينما القوانين كونية، والبحث عن الآليات المناسبة والمفعّلة والحلول الملائمة لمعالجة هذه الإشكالية خاصة مسألة تهميشهم وإقصائهم.

من الخطأ تصور ممارسة واحدة وجامدة للديمقراطية، فالحياة السياسية والاجتماعية متطورة لا توجد أي ردود أفعال أو إجراء للأوضاع التي تعاني منها الأقليات ولا تدخل لحمايتها والأمثلة كثيرة مثل اضطهاد أقلية الروهينغا في بورما تنتمي إلى الشعوب الهندية، التي تعيش وضعية مأساوية أمام المسرح العالمي وتشهد جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتعذيب وأعمال وحشية يتداولها العالم والدول في أخبارها.

إن الإتيقا القائمة على الممارسة تتناول علاقات الفرد بالفرد أو بالآخرين من حيث أن كل واحد منهم فرد معين: «إن الأخلاق والممارسة الأخلاقية تصفان بحدود المعاني والقيم مجابهة حريتين، حرية غالبة وحرية مغلوبة، أو حريتين متسقتين تصفان صراعا أو تعاونا»2. جميع البشر بوصفهم بشرا، ينتمون إلى نظام واحد، «وإن جميع أنواع التناسب الممكنة بينهم ترجع تناسبات محدودة، وهذا يعني،

1- Charles Taylor, The politics of recognition multiculturalism, éd: Amy Gutmann, Princeton University Press, 1994, p 55.

2- ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، المرجع السابق، ص 192.

بعبارة أخرى أن للبشر حقوقا تلازم إنسانيتهم أي الإنسانية، وأن هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها ولا إلغاؤها»[1].

إن ابسط علاقة من علاقات الحياة الاجتماعية تتضمن علاقة تفاوت واختلاف، لكن كيفية التعامل مع هذه الاختلافات هو أصل كل المشاكل التي تعاني منها البشرية، خاصة في مجال اللاعتراف بالآخر ونبذه مما يخلق اللامساواة واللاعدالة وهذا كله بسبب سوء استخدام الحق وفهمه.

محاولة إيجاد الآليات الكفيلة للتعامل مع التنوع الإثني للوصول إلى الاستقرار والقضاء على النزاعات والقضاء على الانقسامات الاجتماعية ونبذ الخلافات والتفرقة وتنمية روح المواطنة وغرس فكرة الانتماء وتقبل الآخر.

أصبحت الأقليات محور اهتمام إعلامي كبير في وقتنا الحالي وعناوين أكبر الصحف العالمية والمحطات التلفزيونية، والاتفاقيات الدولية والمحلية والمنظمات الدولية مثل اليونسكو التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعلى مبدأ عدم التمييز، وهذا ما جعل تأثيره على واقع السياسة الدولية وعلى الأحداث العالمية بالغ الأهمية.

خاتمة:

الإنسان هو السند الأساسي للنزعة الحقوقية القانونية والأساس الذي يشكل منظومة حقوق الإنسان، النزعة الإنسانية الحقوقية التي تتضمن وتؤسس لتصور الإنسان كفاعل قانوني وصاحب حق وفاعل سياسي أي كمواطن تشريعي سواء تعلق الأمر بالذات الفردية أو بالذات الجماعية التي تمثل الشعب.

الفكر الأخلاقي يكون تفكيرا واعيا يرتبط بتكوين الإنسان قبل أن يكون عملي ينزع إلى التحقيق، تتضمن كل ميادين الحياة جانبا أخلاقيا تطبق فيه القواعد كممارسة وكتجربة فعلية في معترك الحياة العملية، خاصة أن هذه الأخيرة مرتبطة بالمسيرة العلمية وتطورها في جميع الميادين، أي توجيه العمل الأخلاقي نحو مجالات الحياة المتعددة، لتصبح أخلاقا تطبيقية تبحث عن الطرق والأساليب الممكنة لتحقيقها، لأن الأخلاق الحقيقية هي التي تسيطر وتتصدى وتحقق ذاتها أمام كل التطورات العلمية بفعل الممارسة ومعايشتها للمواقف المتجددة وليس مجرد نظريات في الفلسفة الأخلاقية.

[1]- المرجع السابق، ص 333.

لا يمكن أن ننسى دور الأطفال في الحق في التعليم والرعاية الصحية وحتى النساء من الفئات الضعيفة والأقليات تتعرضن للمعاملة السيئة ولانتهاك حقوقهن وكل هذا لاعتبارات جنسية، وحتى جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكب في حق الأقليات والتي تعتبر سلوك إجرامي.

المصادروالمراجع: باللغة العربية:

1-تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ترجمة: مجدي عبد الحكيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1995.

2-جاكلين روز، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة: عادل العوا، دار عويدات للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 2001.

3-جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها، تر: إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، ط 1، 2009.

4-روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط 1، 2000.

5-ريمون بولان، الأخلاق والسياسة، ترجمة: عادل العوا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1992.

6-سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي، دار الأمين، القاهرة، ط 2، 1994.

7-عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، (د ت).

8-عثمان محمد غزال، آليات حماية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2015.

9-لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، دار الحكمة، ط1، 2010.

باللغة الأجنبية:

-**1**Apel Karl-Otto, Discussion et Responsabilité 1: l'éthique après Kant, traduite de l'allemand, par Christian Bouchindhomme et Marianne Charriiére et Rainer Rochlitz, Éditions du Cerf, Paris, 1996.

2-Apel Karl-Otto, L'impératif moral, le courrier de l'UNESCO, numéro double, juillet-aout 1992.

3-Charles Taylor, The politics of recognition multiculturalism, éd: Amy Gutmann, Princeton University Press, 1994.

-4Françoise Fonval, Problèmes des minorités ethniques et culturelles en vue de l'élaboration d'indicateurs sociaux, Unesco, 55- 82, conférence 815.

5-Habermas Jurgen, Le moderne et le postmodernne, in Lettre internationale, n:14, automne 1987.

-6Monique Canto-Sperber, Dictionnaire d'éthique et de la philosophie morale, P.U.F, Paris, 1996.

المعاجم والموسوعات والقواميس:

1-محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،(د ط)، 1979.

المجلات والدوريات

2-عمر بوفتاس، البيوإتيقا نحو فكر أخلاقي جديد، أوراق فلسفية- البيواتيقا-، العدد 36، 10-11- 2013.

3-سامي غابري، إتيقا المسؤولية لدى إيمانويل ليفيناس، مجلة دراسات فلسفية، العدد 08، 2017.

المحاضرات:

1-ياسين محمد حسين، حقوق الإنسان والديمقراطية، محاضرات في كلية العلوم، جامعة بغداد، 2014/2013.

الرسائل الجامعية:

1-بن علي محمد، سؤال الإنسان في الفكر العربي الإسلامي والليبرالي الغربي، دراسة فلسفية في المفهوم والحقوق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة وهران السانيا، (2013/2012).

2-بن نعمان فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، نوقشت بتاريخ، 2017/06/14.

3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 3

المو اقع الالكترونية:

1-ويكيبيديا: **http //ar.m.wikipedia.org//wiki**